

الملف الوثائقي

أزمة السويس من خلال الأرشيف الأمريكي
(وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي)

إعداد وتقديم

د. محمد عبد الوهاب سيد أحمد

أزمة السويس من خلال الأرشيف الأمريكي (وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي)

الوثيقة محل الدراسة هي محضر لاجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC) بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٥٦ وفي هذه الدراسة المتعلقة بهذه الوثيقة فإننا سوف نحاول أن نلقى الضوء على تاريخ هذا المجلس الذي بدأ منذ عام ١٩٤٧ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعمله وما هي الوظائف التي يؤديها سواء مع بداية نشأته أو في فترة لاحقة - فترة أيزنهاور- وهي موضع الدراسة مع إبراز دور أهم الشخصيات التي تلعب دوراً في داخل هذا المجلس وهل هو بحق أداء تنفيذية أو مجلساً لصنع السياسات أم أن دوره لم يكن يزيد عن دور جماعات Think Tank المتعارف عليها الآن . وهل وجود شخصية قوية مسئولة عن صنع السياسة الخارجية تسلب هذا المجلس اختصاصاته؛ وهل طبيعة العلاقة بين رئيس المجلس ورأس الإدارة في نفس الوقت وصانع أو منفذ السياسة الخارجية كان لها انعكاسها على إدارته . وهل هنالك ثمة محاولات لإزاحة أو تقليل من دور هذه الشخصية المتمثلة في وزير الخارجية من جانب بعض القوى من المتطلعين إلى أن يلعبوا دوراً موازياً أو منافساً كان لها أثرها؟ وهل طبيعة شخصية رأس الإدارة (أيزنهاور) وانتمائه إلى المؤسسة العسكرية كان لها أثرها على طبيعة عمل هذا المجلس بلجانه المختلفة وأعضائه الممثلين لجميع أفرع الإدارة تقريباً؟.

والوثيقة التي تعرض لها تركيز على أزمة السويس ١٩٥٦ وكيف أدارتها الولايات المتحدة بصورة تخدم مصالحها العليا في المقام الأول . فإن تاريخ الاجتماع الذي تعرض له هذه الوثيقة تم بعد ثلاثة أيام من العدوان الثلاثي على مصر له أهميته ويبرز كيف أن الحرب الباردة بين المعسكرين كانت في صالح شعوب العالم الثالث إلى حد كبير وأن فكرة التكافؤ بين أعضاء المعسكر الغربي تحت مظلة (NATO) لم تكن إلا مظهرًا خادعاً لأعضاء الحلف وللآخرين ، كما أن فكرة الإدارة الديمقراطية في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة

ما هو إلا وهم يقع فيه الجميع فالإدارة مرتبطة بشخص رأس الإدارة وهو الذى يفرض نمطه وفكره على بقية أعضاء الإدارة فتوجيهاته نصائح ملزمة التنفيذ لأن الدستور الأمريكى أعطاه سلطات واسعة جعلت منه أقرب إلى سلطات الديكتاتور فى بعض الأحيان .

والوثيقة رغم تعاملها مع أزمة عالمية هزت العالم غربه وشرقه كما أن توقيتها له أهميته ، فقد تزامنت مع الاقتحام السوفيتى للمجر إلا أن أنانية وعدوانية بريطانيا وفرنسا وإسرائيل جعلت الولايات المتحدة بدلاً من أن تستغل الفرصة أخذت تسعى لتداوى ما أحدثه حلفائها من جراح ولو أدى بها الحال إلى نوع من التشدد تجاه الحلفاء القدامى من أعضاء حلف الأطنطى (NATO).

لقد تعاملنا مع هذه الدراسة من هذا المنطلق مبرزين دور الأشخاص الذين لهم دور فى صناعة القرار محللين لأبعاد بعض الشخصيات وكيف أن تجاربهم الشخصية وخلفيتهم أثرت على مواقفهم السياسية والعملية .

أنشأ مجلس الأمن القومى NSC بمقتضى القانون ٢٥٣/٨٠ وتمت الموافقة عليه ٢٦ يوليو ١٩٤٧ كجزء من إعادة تنظيم الإدارة وكان كلاك كليفورد أول من تولى منصب مستشار الرئيس للأمن القومى . وبمقتضى القانون السابق الإشارة إليه فإن هذا الجهاز قد أصبح تحت إدارة الرئيس الأمريكى مع المساعدين له كأعضاء دائمين وهم على النحو التالى :

الرئيس ، وزير الخارجية، وزير الدفاع، وزير الجيش، وزير الطيران ، ورئيس هيئة مصادر الأمن القومى National Security Resources ومن حق الرئيس من وقت لآخر أن يدعو أحد أعضاء فرع السلطة التنفيذية من الوزراء للمشاركة فى الاجتماعات الخاصة بالمجلس بالإضافة إلى رؤساء اللجان المتنوعة المتعلقة بالأمن القومى ، ورغم أن مدير المخابرات المركزية لم يكن عضواً بالمجلس فإنه قد يدعى لحضور جلساته أما لإبداء النصيحة أو المشورة لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالمعلومات الاستخباراتية ، وذلك فى فترة إدارة الرئيس ترومان.

وقد حدد قانون إنشاء المجلس اختصاصاته على تقديم النصيحة للرئيس فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة سواء بالأوضاع السياسية الداخلية وكذا الخارجية والسياسات العسكرية التي تتعلق بالأمن القومي وتسهيل التعاون بين الأجهزة المختلفة بما يحقق الهدف المرجو من إنشاء ذلك الجهاز بما يتمشى مع توجيهات الرئيس ، كما أن القانون قد أعطى صلاحيات للمجلس من حيث تقدير المخاطر التي قد تهدد الأمن القومي ، وكذا اقتراح السياسات والقيام برفع التقارير وتقديم التوصيات إلى الرئيس بما يخدم الهدف العام للحفاظ على الأمن القومي.

كما حدد القانون صلاحيات أخرى فيمقتضاه يمكن إنشاء مجموعة صغيرة دائمة العضوية تحت رئاسة أحد الوزراء من المدنيين يعينون من قبل الرئيس إلى جانب الأعضاء الدائمين في المجلس غير أنه لا يحق أن يكون لهم دوراً جوهرياً في رسم أو التدخل لتنفيذ هذه السياسات بمعنى أنهم مجموعة استشارية فقط ولا يحق أن يتحول دورهم إلى الجانب التنفيذي.

ولم يقتصر دور المجلس على الجانب الاستشاري بل تعداه إلى القيام بالتنسيق بين أفرع القوات المسلحة خاصة البحرية والطيران الذين كانوا معارضين بشدة فكرة الانضواء تحت مظلة وزارة الدفاع مفضلين العمل بعيداً عنها فجاء إنشاء المجلس كأداة للتنسيق والتعاون بين الأفرع المختلفة ، كما أعطى للمؤسسة العسكرية على اختلاف مستوياتها دوراً واضحاً في رسم السياسات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في وقتي السلم والحرب ، وقد خفف وجود هذا المجلس ما كان يمكن أن يوجه من نقد لسياسات ترومان سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي خاصة في أوساط الكونجرس الذي كان دائماً يسيطر عليه الشك في قدرات إدارته ^(١).

ففي فترة ترومان أعطى لوزير الخارجية الحق في رئاسة جلسات المجلس في حالة تغيب الرئيس مما أثار حنق وزير الدفاع الذي رأى أنه من الأولى به أن يتولى عبء رئاسة المجلس بل إنه عرض أن يكون مقر مجلس الأمن القومي في داخل البنتاجون إمعاناً في تأكيد هيمنة وزارة الدفاع على هذا الجهاز ^(٢).

وفى بداية سنوات المجلس فإن رئيسه أو ما عرف بمستشار الأمن القومى لم يكن لديه من الصلاحيات أو السلطة ما يجعله قادراً على اتخاذ السياسات وانحصر دوره فى التنسيق بين الأفرع المختلفة الممثلة فى داخل المجلس ، وفى سنة ١٩٤٩ حدثت العديد من التعديلات فى تركيبة المجلس فقد عدل الكونجرس قانون ١٩٤٧ وأعطى صلاحيات بضرورة ضم نائب الرئيس إلى عضوية المجلس وكذا رئيس هيئة الأركان (JCS) الذى أصبح عضواً دائماً فى المجلس وأصبح المجلس يتكون من ثلاثة مجموعات :-

الوزير التنفيذى ومجموعته وهم المسئولين عن إدارة المجلس ومتابعة أوراقه مع متابعة الجوانب التنفيذية ، ومستشار للوزير التنفيذى أو مستشار الأمن عن الوزارات والهيئات الممثلة فى المجلس.

ورغم أن المجلس قد أنشئ فى عهد ترومان فإن الأخير لم يعتمد عليه كأداة للنصح أو الاستشارة بل ظل مؤمناً بأهمية دور وزارة الخارجية فى صنع السياسات خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الدولية^(٣) وكذا وزارة الدفاع ومكتب الميزانية وأصبح المجلس أرضاً للصراع والمناقشات البيروقراطية بين أفرع الإدارة المختلفة، إلا أنه فى عام ١٩٤٩ ازدادت أهمية المجلس، فقد فرضت الأحداث نفسها، فقد كان لابد من تواجد نوعاً من التنسيق والتعاون بين أفرع الدولة على مختلف الأصعدة، على أثر إنشاء حلف الأطلسى (NATO) وبدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لأوروبا وأنتج الاتحاد السوفيتى القنبلة النووية وسيطر الشيوعيون على الصين^(٤) مما جعل الموقف يحتاج إلى الدراسة المتعمقة لمراجعة السياسات. ومن ثم قدمت مجموعات الخارجية الممثلة فى المجلس رأياً، إلا أن الموقف لم يلبث أن اشتعل فى كوريا مما جعل ترومان يعتمد على استشارة المجلس الذى أصبح لاغنى عنها إلا أنه فى نهاية فترة ترومان فإن الرئيس قد أصابه الإحباط وشعر بأنه كالبطة العرجاء (Lame-Duck) وهو ما انعكس على إدارة المجلس الذى أضيف إلى مهامه العمليات السرية لإنجاز السياسات الأمريكية فى الخارج فى جلسات رقم NSC10 فى الثانى من يونيو ١٩٤٨^(٥).

أما بالنسبة لإدارة أيزنهاور ١٩٥٣-١٩٦١ فإن دور المجلس قد تصاعد مع وجود الرئيس الأمريكى على رأس الإدارة وأصبح للمجلس دوراً على كافة الأصعدة سواء من خلال رسم السياسات أو تنفيذها ، عالمياً أو داخلياً ، سياسياً أو عسكرياً ، فبينما كان ترومان غير مؤمن بدور المجلس - إلا أنه بدأ يلجأ إليه أثناء الحرب الكورية - و كان أيزنهاور على العكس منه ، ولعبت خلفيته العسكرية دوراً فى الاهتمام بالمجلس ، ومن هذا المنطلق فإنه كان يرى ضرورة الاستماع إلى المناقشات والآراء للوصول إلى توصيات ومقترحات تؤدي إلى التوصل لآراء صائبة .

وكانت البدايات الأولى للنظام الجديد لمجلس الأمن القومى (NSC) قد قدمها روبرت كلتر - الذى تولى منصب مستشار الأمن القومى فى مارس ١٩٥٣ . وقد أقترح كلتر فى توصياته على أيزنهاور العديد من النقاط التى كان من أهمها :- نظام المناقشات وتوالى المقترحات والتوصيات وصناعة القرارات وكيفية تنفيذها . وقد قام النظام الجديد على أساس أن تقوم الأفرع المختلفة للإدارة مثل الخارجية والدفاع بتقديم مسودة مقترحاتهم إلى لجنة الخطة التى تقوم بدورها بمراجعتها بدقة قبل تقديمها إلى المجلس لمناقشتها ، وتجتمع اللجنة مرتين أسبوعياً : الاجتماع الأول يوم الثلاثاء والثانى مع نهاية الأسبوع يوم الجمعة ، وذلك على مستوى وكلاء الوزارات المختلفة والهيئات الممثلة فى المجلس بصفة عامة ، وكذا مجموعة المستشارين الممثلين لهيئة أركان الحرب العليا (JSC)، وكذا وكالة المخابرات المركزية (CIA) وتستغرق اجتماعاتها ساعات طويلة مضمنة كان نتیجتها ما أصاب كلتر بحالة من الإعياء أجبرته على الاستقالة فى ١٩٥٨ .

والاجتماع الدورى للمجلس يعقد أسبوعياً وتحديداً يوم الخميس تحت رئاسة أيزنهاور والمجلس فى ظل رئاسة أيزنهاور كان يتكون من خمسة أعضاء دائمين:- الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير مكتب الدفاع - المتحرك.

وقد تتم دعوة شخصيات أخرى لحضور جلسات المجلس تبعاً لطبيعة

الموضوع الذى سوف تتم مناقشته ، والذى يمكن أن يكون من بينهم وزير الخزانة، ورئيس هيئة أركان الحرب العليا ، (JSC) ومدير المخابرات المركزية (CIA) ويتم عرض المواضيع من خلال ما يطرحه مدير المخابرات من بيان مختصر عن تطوير الأحوال العالمية التى تؤثر على الأمن القومى الأمريكى وما يراه من مقترحات قد تقدمها لجنة الخطة Planing Board وتنتهى المناقشات برفع التوصيات إلى الرئيس الذى يقوم هو بدوره بإقرارها وتصبح موضع التنفيذ من قبل لجنة العمليات.

وقد أنشأ أيزنهاور ما يعرف بلجنة العمليات والتنسيق (OCB) لمتابعة جميع قرارات وتوصيات المجلس (NSC) وتجتمع هذه اللجنة بصورة دورية عصر الأربعاء من كل أسبوع فى وزارة الخارجية وتتكون من وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ، ونائب وزير الدفاع ، مدير المخابرات CIA، ومدير برنامج المعونة ومدير ICA ومستشارى الرئيس لشؤون الأمن القومى ، والتنسيق والمتابعة. وهذه اللجنة المكونة من مجموعة الخبراء تعد الذراع الطويل لمجلس الأمن القومى والمسئولة عن تنفيذ سياسات المجلس على كافة الأصعدة بسبب طبيعة تكوينها .

وقد شغل منصب مساعد الرئيس أو مستشار الأمن القومى فى عهد أيزنهاور أربع شخصيات هى : كلتر وديلون أندرسون ، ووليم جاكسون، وجو ردن جراى . وهذا المنصب يحتم على شاغله - خاصة فى عهد أيزنهاور- أن يقوم بتقديم النصائح والتسهيلات لصانع القرار ، ومع تعاظم هذا الدور إلا أن شاغله لم يكن له دور مستقل فى وضع السياسات^(٦).

وقد جاءت أهمية هذا المجلس فى عهد إدارة أيزنهاور من حيث انعقاد اجتماعاته بصفة منتظمة ونوعية وطبيعة أعضائه واللجان التابعة له . مما جعل أيزنهاور على يقين بأن معاونيه ومساعديه على علم تام وبصورة سليمة بالأحداث الجارية ، وأنهم بناء على هذا يمكنهم أن يقوموا بتقديم توصيات تتفق مع المصالح الأمريكية العليا وأن ردود أفعالهم تجيء بناء على دراسة متأنية وتقارير وافية^(٧).

ومن الملاحظ أن أيزنهاور كان حريصاً على حضور ورئاسة جلسات المجلس بنفسه وهو ما وضع من الإحصاء الذي أوردته أوراق البيت الأبيض عن حضور أيزنهاور ٣٢٩ جلسة من مجموع ٣٦٦^(٨).

وكان لوزير الخارجية دلاس تحفظاته على نظام مجلس الأمن القومي ، انطلاقاً من غيرته لكونه يعتبر نفسه مستشار الرئيس الأوحده في الشؤون الخارجية ، وكان يرى وجود هذه الهيئة افتئاتا عليه^(٩) وكانت طبيعة دلاس لا تتفق مع فكرة المناقشات الجماعية وتبادل الآراء وكان مؤمناً بخصوصية علاقته مع أيزنهاور. كما كان من أنصار إقامة حاجزاً واضحاً أو رسم خطاً فاصلاً بين مراجعة مجلس الأمن القومي ونظام عمله وبين ما تؤديه الخارجية من مهام يومية . ويمكن القول أنه لم يكن دلاس ونوابه أو مساعديه في رضا مما كان متبعاً داخل المجلس وخصوصاً من تطفل وزير الخزانة هيوبرت همفري وتقليله لبنود الميزانية لأسباب سياسية ، كما أن دلاس قاوم بشدة الاقتراح الداعي إلى تولي نائب الرئيس منصب رئيس OCB بدلاً من وكيل وزارة الخارجية انطلاقاً من أن هذا يصطدم مع اختصاصاته التي تجعل منه المستشار الأساسي في مجال الشؤون الخارجية^(١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من أوجه النقد وجهت لمجلس الأمن القومي في ظل رئاسة أيزنهاور، كان من أهمها افتقاد المجلس للمرونة كما أنه كان متخماً بالأعضاء من مختلف الأفرع - فقد بلغ أعضاؤه ٧٤ عضواً - كما لم يكن لديه القدرة على وضع تصورات مستقبلية أو التنبؤ بالأحداث حتى يمكن أن يواجهها في حينها . وكان أقسى أنواع النقد هو ما وجهته اللجنة الفرعية التي عرفت بلجنة جاكسون لإدارة السياسات في الكونجرس في الجلسة التي عقدت في عام ١٩٦٠ ، وفي تلك الجلسة وجهت أعمدة نظام ترومان من أمثال جورج كيتان ، بول نيتز، وروبرت لافيت ، النقد لمجلس الأمن القومي استناداً إلى أنه كون لجنة كبيرة وكان كبيرها وتعدد اختصاصاتها أحد العوامل الرئيسية في ضعف أدائها وأن أعضائه كانوا أقرب ما يكونون إلى سفراء ممثلين للأجهزة التابعين لها من كونهم مستشارين للرئيس فكانت آرائهم تعكس آراء هذه الأجهزة

أكثر من أى شىء آخر، وأن المجلس كان مفتقداً القدرة على المبادرة وطرح الحلول ، وأنه من الأجدى الاستغناء عن هذه المجموعة من الموظفين الرسميين والبحث عن بدائل من جماعات مستودع الفكر (Think Tank).

وقد أغفل هؤلاء النقاد أن أيزنهاور كرأس للإدارة يعاونه وزير خارجيته جون فوستر دلاس لم يكن يلجأ إلى (NSC) لحل المشاكل اليومية والأزمات التى قد تتعرض لها السياسة الخارجية . وهذا ما وضع من خلال إدارة أزمة السويس التى قد أدارها أيزنهاور ودلاس من خلال المكالمات التليفونية المتبادلة فيما بينهما وكذا مع بعض المقربين من المستشارين محل ثقتهم أو من خلال بعض الاجتماعات القصيرة^(١١). متجاهلين أن دلاس لم يكن يسمح لأحد بالاقتراب إلى مناطق نفوذه وهو ما وضع فى العديد من الأحداث^(١٢).

حقيقة أن أيزنهاور كان يلجأ إلى الاستعانة ببعض أعضاء هذا المجلس من الذين يتمتعون بثقته لجمع المعلومات وتكوين الآراء بعيداً عن القنوات الرسمية المتعارف عليها وهو ما حدث مع كولونيل جود بستر وهو واحد من المقربين إليه.

كما يتضح أيضاً موقف أيزنهاور من إرسال روبرت ميرفى مساعد وكيل الخارجية إلى لبنان لتقييم الموقف وإيجاد حل للأزمة فإن التعليمات قد صدرت إليه من الخارجية وأن عليه أن يرفع تقريره إلى الخارجية بدلاً من البيت الأبيض أو الرجوع بتقريره إلى المجلس لمناقشته^(١٣).

حينما لخص أيزنهاور ور لخلفه كيندى نظام مجلس الأمن القومى وكذا جرای لخلفه ماك جورج باندى فإنهما قد أشارا إلى أهمية مجلس الأمن القومى فى صناعة السياسات ، وكذا مسائل الأمن القومى . وكان من المقنع أو من الأجدى القول أن نظام مجلس الأمن القومى مهماً لمراجعة السياسات ولكنه ليس قادراً على إدارة الأزمات أو السياسات الخارجية يوماً بيوم .

لقد أخذ مجلس الأمن القومى فى إدارة أيزنهاور شكلاً نمطياً وفى عبارة أخرى كان يغلب عليه الطابع المؤسسى التنظيمى الذى ينحصر فى حضور

أيزنهاور ورئاسته للمجلس بصفة منتظمة لاستعراض قائمة مطولة من الموضوعات. وفي ذلك المجلس كانت تمثل كافة أجهزة الإدارة ويأخذ صورا متعددة تبدأ من صياغة السياسات للتنفيذ ثم التقييم لهذه السياسات وعرض وجهات النظر المختلفة والمتعارضة لممثلي أفرع الإدارة المختلفة ، وفي رؤية البعض مثل Green Stine فإن هذا المجلس ليس له الحق في القيام بعمليات متكاملة فهو أشبه بمجلس لعرض الرأي أو ما يمكن أن يطلق عليه مجموعة THINK TANK وكان على كل مجموعة أن تعرض رأيها وتقدم توصيتها ، ولكن القرار في النهاية كان قرار أيزنهاور^(١٤)، الذي استطاع أن يدير هذا المجلس من خلال خلفيته العسكرية معطياً لدلاس العديد من الصلاحيات التي جعلت مستشار مجلس الأمن القومي يدرك حقائق الأمور ويتبعد عن الصدام مع دلاس أو يعارض رأس الإدارة . وهو ما نحاول أن نلقى الضوء عليه من خلال تتبعنا لأزمة السويس^(١٥).

الأزمة موضع الدراسة

لو نظرنا بصورة سريعة إلى الأزمة فإنها كانت نتيجة لأسباب متعددة ارتبطت مع تولى إدارة أيزنهاور الحكم ورغبتها في صناعة وصياغة سياسات جديدة أشرف عليها جون فوستر دلاس وشاركه أخاه آلن دلاس ، فلقد كان الأخوان دلاس يسعيان إلى استثمار الحركات القومية الصاعدة وتوجيهها ضد الشيوعية . وقد وضع هذا فيما أقدم عليه جون فوستر دلاس من زيارته للمنطقة كأول رحلة له في أعقاب توليه منصب وزير الخارجية^(١٦) . وإن كان قد فشل إلى حد ما في زيارته التاريخية لمصر عام ١٩٥٣ في إقناع عبد الناصر بالانضواء تحت أنظمة الدفاع الغربي . وقد بدأت الأمور تسير بنا إلى عام ١٩٥٦ وهو يمثل عاماً حرجاً بالنسبة للإدارة الأمريكية التي قد بدأت تتعرض لضغوط داخلية مكثفة خاصة من جانب اللوبي الصهيوني استثماراً لرغبة الإدارة الأمريكية في الفوز لفترة ثانية بانتخابات الرئاسة، ورفض عبد الناصر لمقترحات السلام الأمريكية التي أطلق عليها السفير الأمريكي في القاهرة في هذه الفترة هنري بايرود " أنها لم تكن شروطاً أمريكية بل كانت إسرائيلية"^(١٧) مما دفع بالإدارة الأمريكية إلى

سحب عرض مشروع تمويل السد العالى ومن ثم أقدم عبد الناصر على تأميم القناة (١٨).

ويرى كثير من المحللين من رجال المخابرات الأمريكية وكذا من الباحثين فى نفس المجال بأن ما أقدم عليه عبد الناصر كان حقاً له ، وأنه كان يتمشى مع التصريح الثلاثى واتفاقيات ١٩٥٠ ، وكذا معاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا فى ١٩٥٤ (١٩). بل أكثر من هذا فإن رأس الإدارة الأمريكية وأقرب معاونيه والمسئولين عن سياسته الخارجية لم يجدوا غضاضة فيما أقدم عليه عبدالناصر وأنه لم يخترق القانون وأنه استخدم حقه المكفول له بمقتضاه (٢٠).

ورغم أن الإدارة الأمريكية كان لديها علمٌ من خلال أجهزة المخابرات بما يدور من تأمر وأن هنالك رغبة ملحة لدى الفرنسيين والإنجليز على القيام بعمل عسكري ربما يكون بداية لتحرك إسرائيلى ضد مصر (٢١) . إلا أن دلاس طبقا لبعض التحليلات والدراسات كان ملتزماً بالتصريح الثلاثى الصادر عام ١٩٥٠ (٢٢) ، ويرى ضرورة عدم اللجوء للحل العسكرى انطلاقاً من سياسات وأفكار أيزنهاور التى كان ملتزماً بها ، فأيزنهاور كان يرى أن " يتجنب الحرب قدر طاقته " (٢٣) . غير أن الجميع قد فوجئوا بما أقدمت عليه إسرائيل بمثل هذه الصورة الفجة التى لم تكن تتمناها الإدارة الأمريكية . وكان يوم ٢٩ أكتوبر هو بداية العمليات العسكرية ، وفى اليوم التالى ٣٠ من أكتوبر قدمت بريطانيا وفرنسا الإنذار الشهير إلى مصر وإسرائيل بضرورة الابتعاد عن ضفتى القناة ، والحقيقة أن الإنذار كان موجهاً لمصر التى كانت أراضيها قد احتلت من جانب القوات الإسرائيلية وتساعدت العمليات العسكرية .

لقد كان اختيار نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٥٦ لبدء العملية العسكرية ضد مصر بمثابة مأزق للإدارة الأمريكية وكذا اختباراً لها ، وفى هذا الشهر وعلى وجه التحديد فى ٦ نوفمبر كان على أيزنهاور إن يخوض انتخابات الرئاسة . وقبلها بثلاثة أيام كان على دلاس أن يجرى عملية جراحية لاستئصال الأورام السرطانية التى أنهت حياته فى فترة لاحقة .

لقد كانت إدارة أيزنهاور تواجه موقفاً عصيباً - انتخابات ومرض مسئول السياسة الخارجية - وكان على أيزنهاور أن يواجه القواعد التي لم تكن ترى غضاضة فيما أقدم عليه حلفاء أمريكا من عمل عسكري ضد مصر^(٢٤).

وفي نفس الوقت كان العالم يشهد اجتياحاً سوفيتياً للمجر . وكان هذا مطمئناً للسياسة الأمريكية للتشهير بموسكو واستغلال الظرف لإثارة أوروبا الشرقية والعالم ضد الاتحاد السوفيتي . وبدلاً من أن يستغل الغرب الفرصة بدأ الاتحاد السوفيتي يتحرك لصالحه ، فاقترح رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشوف عملاً أمريكياً سوفيتياً لاستعادة الهدوء في منطقة الشرق الأوسط موجهاً إنذاراً إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل واطمئناً أمريكياً في موقف حرج أمام حلفائها وكذا أمام الرأي العام العالمي^(٢٥) .

إن أنانية بريطانيا وفرنسا وطمع إسرائيل أعطى فرصة للاتحاد السوفيتي أن يثبت للعالم بأنه القوة التي تقف إلى جانب شعوب العالم الثالث المتطلع إلى التحرر من القوى الاستعمارية القديمة ، وفي نفس الوقت لكي يبعد الأنظار عما أقدم عليه في أوروبا الشرقية من انتهاك للحريات .

وطبقاً لما ورد في يوميات أيزنهاور فإنه قد ذكر " أنه كان علينا أن نقوم بأى عمل من أجل التقليل من حجم هذا الحدث ، وفي نفس الوقت فإنه علينا أن نسعى لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن هذه المنطقة - الشرق الأدنى " ^(٢٦) . وقد وضع هذا الموقف في حديثه الإذاعي في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ - فقد كان أيزنهاور من أنصار التخاطب المباشر مع الرأي العام الأمريكي - وأعلن عن رفضه لما أقدم عليه حلفاء بلاده من عمل مستكر في تحديدهم للمجتمع الدولي^(٢٧) .

ومنذ البداية وحينما قدمت القضية إلى الأمم المتحدة أظهر الوفد الأمريكي اهتماماً كبيراً بآراء ومواقف الدول الأفرو آسيوية ، وعمل المندوب الأمريكي في المنظمة هنري كابوت لودج بانسجام تام مع هذه الدول ، وأظهرت الوفود العربية في الأمم المتحدة استحسانها للموقف الأمريكي^(٢٨) . وبدأت الولايات المتحدة تسعى لإيقاف الحرب . ففي ١ نوفمبر طرح دلاس على الجمعية العامة (حيث لا

تخضع قراراتها للفيتو) اقترحا يطلب فيه " وقف فوري لإطلاق النار . وسحب جميع أعضاء الأمم المتحدة تقديم المواد العسكرية إلى مناطق القتال " ، كما حث على اتخاذ خطوات فاعلة من أجل إعادة فتح قناة السويس حالما يتم وقف إطلاق النار . وفى مرحلة التصويت فى ٢ نوفمبر فاز القرار الأمريكى بأغلبية بلغت ٦٤ إلى ٥ أصوات (٢٩).

إن ما تم طرحه فى اجتماع مجلس الأمن القومى وأو رده الوثيقة موضع الدراسة قد تم تحقيقه بصورة أو بأخرى ، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر زعامتها فى الأمم المتحدة من خلال إسراعها بإحالة اقتراح وقف إطلاق النار إلى الجمعية العامة قبل أن يستحوذ الاتحاد السوفيتى على الفكرة. لقد أثبتت الولايات المتحدة لحلفائها إنهم لم يعودوا حلفاء بقدر ما هم تابعين وأن مبدأ التكافؤ بين أعضاء حلف الأطلسى ما هو إلا تكافؤ مزيف لا يقوم ولا يستند على الواقع . لقد كانت حرب السويس أحد مؤشرات الهيمنة الأمريكية التى يعيشها العالم الآن . والوثيقة بما حوته من معلومات قد أعطت بعداً لعملية صناعة القرار واتخاذها فى الولايات المتحدة .

لقد احتوت هذه الوثيقة على خمسة عشر صفحة كشفت عن العديد من خبايا السياسة الأمريكية أثناء أزمة العدوان على مصر وأن المحرك الأساسى كان هو الرغبة فى تجنب الوجود السوفيتى فى المنطقة وكسب تأييد دول العالم الثالث بالتظاهر بحماية الحريات وكذا القوى الصغرى فى مواجهة الإمبراطوريات المتداعية .

الهوامش

- (١) Oliver J U.S Foreign Policy and World Order 3rd edit, pp.157-160.
- (٢) Oliver J Ibid , p 157. أيضا مقابلة السفير، هير، واشنطن ١٩٨٤ .
- (٣) Crabb. Cecil: President and Foreign Policy Making , pp. 66-67.
- (٤) ميلاد ممتاز منسى : الكونجرس الأمريكي والسياسة الخارجية تجاه أوروبا، رسالة دكتوراة غير منشورة ادا ب عين شمس ٢٠٠٦، ص ص ١٤٥-٣٥٢
- (٥) لمزيد من المعلومات راجع <http://www.Whitehouse.gov/nsc>
- (٦) Crab, CeCil: Op,cit, pp. 168-170.
- (٧) <http://www.Whitehouse.gov/nsc>
- (٨) DD E library. Ann Whitman Files NSC. Meetings.
- (٩) Dan price ,ed: The Secretary of State , NJ 1960,p57.
- (١٠) Do Novan, Eisenhower, The Inside Story PP. 65-71.
- (١١) لمزيد من التفاصيل راجع -Sayed Ahmed M.A. Nasser and American Foreign Policy, PP. 128-140.
- (١٢) Bary Rubin, Secret of State p. 76.
- (١٣) R, Murphy. Diplomat among Warriors, N Y 1964 PP.394-395.
- (١٤) Crabb C.,op. cit., P.199, also Greenstein, Hidden Hand Presidency P. 133.
- (١٥) Robert Cuter; The Development of The National Security Council, Foreign Affairs, April 1956, p.119.
- (١٦) John Romelagh: The Agency, p. 299.
- (١٧) مقابلة مع السفير هنري بايرود واشنطن ١٩٨٤ .
- (١٨) Sayed Ahmed , op. cit. ,PP 115 -120.
- (١٩) John Romelagh , op. cit. , p 299.
- (٢٠) DDE lib. Eisenhower Diary Box No 16 conv. With President 28/7/1956.
- (٢١) Sayed Ahmed .M : op. cit., PP. 125-126.
- (٢٢) J. Ramelagh, op. cit ., p. 300, مقابلة مع السفير هير، واشنطن ١٩٨٤
- (٢٣) Crabb, C., op. cit. , PP. 196 -197.
- (٢٤) John Ramelagh, op. cit., p 300.
- (٢٥) قدم الاتحاد السوفيتي إنذاره الشهير في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ لمزيد من التفاصيل راجع Dept of State U.S policy, in the Middle East, Sept 1956 - June 1957 pp.183.
- وكذا Eisenhower Diary series Box no. 19, 6 Nov - 1956
- (٢٦) Robert Ferrell ed: The Eisenhower Diaries NY 1981 P.333.
- (٢٧) U.S. Dept of State Bulletin ,12 Nov. 1956.
- (٢٨) محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية، ص ٢٠٩.
- (٢٩) Dept of State Bulletin. 12 Nov 1956 Statement by Sec. of State in the General Assembly, 2 Nov. 1956.

ترجمة الوثيقة

مذكرة

الموضوع :

المناقشة التي جرت في الاجتماع رقم ٣٠٢ للمجلس الأمن القومي الخميس أول نوفمبر ١٩٥٦ كان الحاضرون في اجتماع المجلس رئيس الولايات المتحدة رئيسا، ووزير الدولة، ووزير الدفاع، ومدير مكتب التصفية الدفاعية، وكان من الحاضرين أيضا وزير الخارجية، والمدعي العام والمساعد الخاص للرئيس لنزع السلاح ومدير مكتب الميزانية، والمساعد الخاص للرئيس للطاقة الذرية، ومدير منظمة التعاون الدولي ونائب وزير الخارجية، ونائب وزير الدفاع، ووزير الجيش، ووزير الأسطول ووزير القوات الجوية، ورئيس موظفي البيت الأبيض، والقائم بأعمال رئيس الموظفين بالجيش، ورئيس عمليات البحرية، ورئيس موظفي القوات الجوية الأمريكية وقائد القوات البحرية الأمريكية، ومدير المخابرات العامة، ومساعد الرئيس، ونائب مساعد الرئيس، والمساعد الخاص للرئيس جاكسون ونائب السكرتير الإداري.

وفيما يلي ملخص للنقاش والنقاط الرئيسية.

أخبر الرئيس أعضاء المجلس عند خروجه من مكتبه ودخوله قاعة الاجتماع أنه لا يريد أن يتابع المجلس الموقف في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي فيما عدا ما كان منه متعلقا بالملخص المقدم من CIA وأنه يريد بدلا من هذا أن يكون التركيز على الشرق الأوسط.

١- التطورات العالمية المؤثرة على أمن الولايات المتحدة

قال مدير المخابرات المركزية أن لديه ملحوظات قليلة يبيدها عن الموقف في المجر وأن ما وقع هناك كان معجزة وقد جاءت الأحداث على نقيض من كل وجهات نظرنا السابقة خاصة بأن الثورة أو التمرد الشعبي في وجه الاتحاد السوفييتي كان مستحيلا تماما ومع هذا فإن المستحيل قد حدث. وبسبب قوة الرأي العام لم يمكن استخدام القوات المسلحة بفعالية وإن ٨٠٪ من الجيش

المجرى انحاز إلى المتمردين وزودهم بالسلاح. والفرق السوفيتية نفسها لم يكن لديها الرغبة في إطلاق النار على المجرين إلا في بودابست . وعلق مستر والس بأن تقارير السوفيت في ٣٠ أكتوبر عن علاقات السوفيت بالدول الدائرة في فلهم كانت من أهم التقارير التي خرجت من الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير. وبعد تقديم موجز لهذا التقرير وصف مستر دلاس المشكلة الاقتصادية في بولنده وكذلك في المجر بأنها حادة وفيما يتصل بالشرق الأوسط قرر مستر دلاس أن الموافقة على هجوم البريطانيين والفرنسيين على مصر لم تأت إلا من أستراليا ونيوزيلنده. ويضاف إلى هذا أنه كان من المحتمل أن يكون ثمة انشقاق واسع في الرأي في أستراليا بين مستر منزيس ومستر كاس. وأشار مستر دلاس أنه لن يغطي، كما كان مخططاً التطورات العسكرية في الشرق الأدنى، طالما أن هذه التطورات سيغطيها الأدميرال رادفورد، وقاطعه الرئيس ليقول أنه لا يريد أن يدخل في الموقف العسكري في الوقت الحاضر. ويريد بدلاً من هذا أن يكون التركيز على المسألة السياسية. وبناء على هذا قدم مستر دلاس موجزاً قرر فيه أنه يبدو أن الإسرائيليين بناء على التقارير التي تلقاها حتى تاريخه حققوا نصراً هاماً على المصريين.

مجلس الأمن القومي

علق مدير المخابرات المركزية على الموضوع، بإشارات محددة على التطورات الأخيرة المتعلقة بالمجر وبولندا والموقف في الشرق الأدنى.

٢. سياسة الولايات المتحدة فيما يتصل بالعداءات في الشرق الأدنى NSC
5428, as amended by Nsc Action No. 1402 بعد تعديله بالعمل رقم ١٤٠٢
NSC

أعلن الرئيس أنه سيبدأ مناقشة هذا الموضوع بسؤال وزير الخارجية أن يحيط المجلس بأحدث المعلومات عن التطورات الدبلوماسية كما يراها هو.

لاحظ دلاس أنه في أعقاب اجتماع مجلس الأمن منذ ما يقرب من أسبوعين مضياً كان من المتوقع أن تتجدد المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين والمصريين في جنيف ابتداء من ٢٩ أكتوبر. وكانت هذه التوقعات تستند إلى

تفهم غير رسمي تم التوصل إليه في ذلك الاجتماع. والواقع أن سلوين لويد وبينو كانا قد اقتريا جداً من الاتفاق مع فوزى وزير الخارجية المصرية على حل مقبول لمشكلة السويس. والواقع طبقاً لما رآه سلوين لويد فإن اتفاقاً فعلياً على مثل هذا الحل كان يمكن التوصل إليه في ذلك الوقت لولا عناد بينو الذى انسحب من اللقاءات الأولى لهؤلاء الرجال الثلاثة.

وعلى أية حال، فبعد أن عاد كل من سلوين لويد وبينو إلى وطنه، وجدا الميل لصالح اللجوء إلى القوة قوياً جداً داخل حكومتيهما. وقد عرفنا دائماً أن الفرنسيين كانوا يحثون بقوة على استخدام الحل العسكرى لأزمة السويس. ولم يكن هناك شك في اتجاههم هذا منذ البداية. كذلك كانت هناك عناصر في الحكومة البريطانية تريد التوصل بالقوة ورأت هذه العناصر أنه من الأفضل إبعاد الوزير دلاس عندما يتحركون في اتجاه هدفهم هذا. وبناء على هذا، كانت هناك تسمية على الاتصالات بين واشنطنون من ناحية ولندن وباريس من ناحية أخرى بعد عودة الوزير دلاس إلى واشنطنون، وقال الوزير دلاس أنه صار تدريجياً مهتماً بهذه التسمية الإخبارية، وأرسل برقية لسفيرينا في لندن وباريس في الأسبوع الأخير معبراً عن اهتمامه، ومن ثم أجرى سفيرينا محادثات في لندن وباريس جاءت مؤكدة ظاهرياً. ومن ناحية أخرى ازدادت مخاوفنا عندما صار واضحاً أن الفرنسيين كانوا يعملون وهم على صلة وثيقة بالإسرائيليين كما اتضح ذلك على سبيل المثال في التحرك الدبلوماسى المكثف بين باريس وإسرائيل. وقد تبع هذا التعبئة الإسرائيلية ثم الهجوم الإسرائيلي.

وأشار الوزير دلاس إلى أننا قد فكرنا أن الهجوم الإسرائيلي يمكن أن يكون ضد الأردن طالما أن الإسرائيليين حريصون على تأمين الحدود حتى الضفة الغربية لنهر الأردن. ومع هذا فقد كان واضحاً أن البريطانيين أقنعوا الإسرائيليين بأن لا يقوموا بالهجوم على الأردن لأنهم إن فعلوا هذا يمكن أن يورطوا البريطانيين في المطالبة بتنفيذ المعاهدة الإنجليزية الأردنية، وبالتالي كانت نتيجة عملية الإقناع البريطانية اتفاقاً على أن يكون الهجوم الإسرائيلي جنوباً على مصر. وهذا التحرك يمكن أن يستخدمه البريطانيون والفرنسيون

حجة للتدخل لحماية قناة السويس .

وعندما بدأ الإسرائيليون هجومهم بادرنا بدعوة السفيرين البريطانيين والفرنسي ليرينا ماستفعله حكومتيهما في ظل شروط الإعلان الثلاثي لسنة ١٩٥٠ . وكان البريطانيون والفرنسيون يراوغون في الاستجابة لهذه الدعوة . وقلنا إننا سنحترم التزاماتنا في الإعلان الثلاثي .

وجاء الهجوم الإسرائيلي متطابقاً تماماً مع الإنذار النهائي البريطاني الفرنسي المزعوم لكل من إسرائيل ومصر . وقال الوزير دلاس إنه من الواضح أن هذا لم يكن إنذاراً نهائياً فيما يتعلق بإسرائيل . لقد طلب منهم فقط أن يبقوا على مسافة عشرة أميال من القناة نفسها ، وبمقتضى شروط الإنذار النهائي ، فإنه حتى ولو لم تتعرض القناة للمخاطر الناشئة عن القتال فإن البريطانيين والفرنسيين طالبوا باحتلال منطقته القناة . ووصف الوزير دلاس هذا كله بأنه سلسلة من التحركات المتفق عليها بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين . وفي الواقع فإن الفرنسيين هم الذين أداروا الخطة المتفق عليها وقبلها البريطانيون . والأكثر والأكثر من هذا أن الفرنسيين كانوا لبعض الوقت يزودون الإسرائيليين بكثير من المعدات العسكرية التي لم نعرف شيئاً عنها . ومن ثم كانوا يخرقون اتفاقاً بين القوى الثلاثة على أن يقوم كل منهم بإخطار الآخرين بكمية المساعدة التي يقدمونها لإسرائيل .

والمسألة برمتها هي الآن أمام الأمم المتحدة في بنود القرار المقدم من الولايات المتحدة بخصوص الإنذار البريطاني الفرنسي . ويطلب هذا القرار ، ضمن أشياء أخرى ، بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما خلف خط الهدنة دون أي عون يقدم لإسرائيل من الدول الأخرى.... الخ . لقد رأينا أن شروط هذا القرار تظل ملائمة وصالحة للتطبيق حتى بعد تنفيذ الإنذار . لقد هزم القرار بالطبع نتيجة لاعتراض بريطانيا وفرنسا باستخدام حق "الفيتو" . وكانت نتيجة التصويت سبعة ضد أربعة وامتناع عضوين عن التصويت ، هما استراليا وبلجيكا وكان لهذا الامتناع دلالة .

ورغبة في الوحدة من أجل السلام استمر الوزير دلاس في حديثه أنه يمكن

الدعوة إلى عقد اجتماع للجمعية العامة لو أن مجلس الأمن بالأمم المتحدة منع من العمل بسبب الفيتو. ومثل هذا الاجتماع للجمعية العامة قد دعى إليه فى الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم فى نيويورك. ويجب أن نكون مهتمين بموقف الولايات المتحدة. وعندما نتوسع فى الحديث، فإن هذا الموقف كان على الأقل فى الشهور الثلاثة الأخيرة، موقفا يقوم على تحاشى اللجوء إلى حل بالقوة. وهذه السياسة نالت تأييدا عالمياً كبيراً للولايات المتحدة لم نظفر به فى أى وقت من تاريخنا. صحيح أن العالم ينتظر من الولايات المتحدة قيادة حازمة فى هذا الموقف الحرج.

أمس لدى اجتماع مجلس الناتو (حلف شمال الأطلسى) قدمت الولايات المتحدة تقريرها فى حينه عن تعقيدات هذه الأحداث الأخيرة فى حدود اهتماماتنا. وفى هذه المناسبة لم يقل البريطانيون والفرنسيون شيئاً. ويقدر ما يمكن استخلاصه من تطورات فى هذا الاجتماع لمجلس حلف شمال الأطلسى فإنه يحتمل أن يكون البريطانيون قد ضمنوا تأييد الأراضى الواطئة (هولندا، وبلجيكا، والدنمرك) فى عملهم ضد مصر. ومن الواضح أن كل الأعضاء الآخرين لمجلس حلف شمال الأطلسى معارضون للعمل الإنجليزى الفرنسى، على الرغم من أن البرتغال يمكن أن تقف إلى جانب البريطانيين والفرنسيين بسبب مشاكلها الاستعمارية فى الهند. إنهم لم يفعلوا هذا بعد، وجميع الأعضاء الآخرين عبروا عن أنفسهم بوصفهم معارضين لاستخدام القوة من أجل التوصل إلى حل. يضاف إلى هذا أن قرار بقية دول العالم أجمعوا على المعنى نفسه. وعند هذه النقطة قاطع مستر ألن دلاس لملاحظة الاستثناء فى حالة أستراليا ونيوزيلندا، فأجاب الوزير دلاس أن ذلك كان استثناء بمعنى من المعاني، بيد أن هناك قدر كبير من عدم الرضا فى أستراليا، وبالنسبة لنيوزيلندا، فإنها كانت أولاً وأخيراً مستعمرة، وهى فى الغالب منقادة للمملكة المتحدة (بريطانيا).

هنا توقف الوزير دلاس ليقرر أننا الآن نواجه بحق مشكلة مما ينبغى أن تفعله الولايات المتحدة. وقال إنه استعد أمس وأن معه فى الوقت الحاضر تقريراً بما يفترض أن علينا أن نفعله (على احتمال تحملنا لالتزاماتنا بمقتدى

البيان الثلاثي). هذا التقرير يفرض بعض العقوبات المعتدلة ضد إسرائيل وبالذات إيقاف بعض خططنا للمعونة العسكرية والاقتصادية. وهذه العقوبات لن تمس المسائل الحيوية مثل تجميد أرصدة إسرائيل في الولايات المتحدة أو إيقاف تحويل الأموال من الولايات المتحدة إلى إسرائيل ، مشير إلى أننا لانزال نجمد الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة. وأضاف الوزير دلاس أن علينا حالياً أن نقرر هل نظل على تجميد الأرصدة المصرية في الظروف القائمة حالياً. وبجانب عملنا على تطبيق الإعلان الثلاثي، فإننا نواجه كذلك السؤال عما يجب أن يكون عليه موقفنا في الأمم المتحدة. والسؤال الكبير هو، هل نؤكد من جديد زعامتنا أو قيادتنا في الصراع ضد استخدام القوة في هذا الموقف مظهرين أشد الغضب والسخط على كلا الجانبين ؟ من المؤكد أنه من الواجب علينا أن نحاول إيجاد طرق ووسائل لاختصار فترة استمرار الأعمال العدوانية وتضييق مجالها .

وحذر الوزير دلاس بنوع من التأكيد من أنه لو لم تكن الآن جاهزين لتأكيد قيادتنا في هذه القضية، فإنه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتي سيمسك بزمام القيادة. لكن فرض قيادتنا قد تورطنا في بعض المشكلات الأساسية فعلى مدى سنوات طويلة من الآن كانت الولايات المتحدة تسير على حبل مشدود بين الجهد المبذول للمحافظة على علاقاتنا القديمة والقائمة مع حلفائنا الإنجليز والفرنسيين من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إثبات صداقتنا وتفهمنا للدول التي استقلت حديثاً والتي خلصت نفسها من الاستعمار. وظهر للوزير دلاس أنه بالنسبة للضغط الهائل علينا من قبل آسيا وإفريقيا فإننا لن نستطيع الاستمرار لفترة أطول في السير على الحبل المشدود. وما لم نؤكد الآن على هذه القيادة ونحافظ عليها، فإن كل هذه الدول حديثة الاستقلال ستتصرف عنا وتتحول إلى الاتحاد السوفيتي. وسينظر إلينا على أننا مربوطين إلى الأبد بالسياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. وباختصار فإن الولايات المتحدة يمكن أن تحيا أو تسقط على أساس مصير الاستعمار إذا هي ساندت الفرنسيين والبريطانيين في مسألة أو قضية الاستعمار. وفي حالة المكسب أو الخسارة

فإننا سنتقاسم مصير بريطانيا وفرنسا.

وعند هذه النقطة عبر الوزير دلاس عن وجهة نظره وهى أنه لا ينبغي أن يكسب البريطانيون والفرنسيون. وبدلاً من هذا فإن الأحداث الأخيرة تقترب من العلاقة التى ينطلق عندها نذير الموت لبريطانيا العظمى وفرنسا. إن هذين البلدين قد عملا عامدين ضد النصيحة الواضحة التى كان من الممكن أن نقدمها لهما. لقد عملا ضد كل المبادئ وما كان مناسباً من وجهة مصالحهما الخاصة. طبعاً لن ندع أنفسنا نقع تحت تأثير الامتعاض من المعاملة التى عاملنا بها البريطانيون والفرنسيون، أو أن نفعل أى شئ سوى ما نقدر نحن أنه الشئ الصحيح الواجب عمله.

قال الوزير دلاس ملخصاً أننا توصلنا تقريباً وبصفة أساسية لأن نقرر اليوم ما إذا كنا نفكر أن المستقبل مع سياسة فرض السيطرة الاستعمارية بالقوة على الدول الأقل تطوراً، أو ما إذا كنا سنعارض مثل هذا الأسلوب من أساليب العمل بوسائل مناسبة تماماً. إن بريطانيا العظمى وفرنسا هما بالطبع أقدم حلفائنا الذين نشق فيهم ثقة مطلقة فإذا نحن أصبحنا مشتركين فى حرب، فإن هاتين الدولتين هما الحليفين اللتين سنعتمد عليهما بكل تأكيد فى تقديم المساعدة. وليس ثمة ما هو أقل مأساة فى هذا الوقت بالذات، فعندما نصل إلى نقطة كسب نصر كبير نأمل فيه منذ زمن بعيد، على الاستعمار السوفيتى فى شرق أوروبا، أن نضطر إلى الاختيار بين أن نحذو حذو الاستعمار الأنجلو - فرنسى فى آسيا وأفريقيا أو أن نبتعد بطريقنا عن طريقهم. ثم إن هذا القرار لابد أن يتخذ فى خلال ساعات محدودة قبل الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم.

وقد قطع الرئيس ساعات التوتر التى أعقبت تقرير الوزير دلاس بأن قال لو أن أى شخص أراد أن يعرف كيف صارت هذه المشكلة مشكلة "سياسية"، فإن هذا توضحه البرقية التى تسلمها الرئيس الليلة الماضية من المحافظ ستيفنسون. لقد أرسلت البرقية من "لاكورديا فيلد" فى الساعة السابعة وخمس وعشرون دقيقة مساءً بل أن ستيفنسون كان يكتب الرسالة بينما كان الرئيس يتحدث وأعلن نصها قبل أن يرسلها إلى الرئيس.

حينئذ قال الرئيس أنه يرغب في أن يسأل سؤالاً: هل الولايات المتحدة ترى ضرورة في أن تقدم القرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا اليوم، أم أن السكرتير العام، مثلاً، يستطيع أن يقدم قراراً؟ أجاب الوزير دلاس أن القرارات إما أن تقدمها الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي. وبدلاً من هذا، تستطيع أي دولة أن تتقدم بقرار، وربما تكون الهند هي التي ستفعل هذا. وأضاف الوزير دلاس أنه كان قد تسلم رسالة مطولة من رئيس الوزراء "نهر" ، ولم يتح له بعد الفرصة لقراءتها، لكن قيل إنها تتضمن مسائل عامة للغاية.

قال الرئيس إنه على أية حال يظن أنه سيكون من الخطأ التام بالنسبة لهذا البلد أن يستمر في تقديم أي نوع من المساعدة لإسرائيل التي هي معتدية. وقاطع الرئيس حينذاك نفسه فقال إنه من الناحية الأخرى فإن إسرائيل لم توسم بعد بالعدوان، أليس كذلك؟ أجاب الوزير دلاس بأن إسرائيل لم تدمغ بعد بالعدوان من قبل الأمم المتحدة. ومع هذا فإن علينا أن نفعل بإسرائيل في أقصر وقت ممكن ما يطالب به قرار الأمم المتحدة. ولتصوير هذا قرأ الوزير من البيان المكتوب الذي كان قد أشار إليه آنفاً في سياق الاجتماع. وهذا البيان أو القرار، كما قرئ يقدم تفصيلات عن المعونة الحكومية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي قد يتوقف تقديمها متضمنة مسائل مثل الشحنات التي سبق إعدادها وما شابه ذلك. ووصف الوزير دلاس في تلخيصه لما قرأه من القرار هذه العقوبات (التي تقرها الأمم المتحدة عادة لردع الدولة المعتدية) بأنها معتدلة جداً.

وتساءل الرئيس عما إذا لم يكن من الحكمة أن نقرر بوضوح أن الولايات المتحدة كانت طرفاً في اتفاق ثلاثي عقد على أساس من الثقة الطيبة في دولتين أخريتين، وهاتان الدولتان تتكرتا لالتزاماتهما وتخليتا عنا. وبناءً على هذا يجب أن يتضمن هذا القرار عرضاً موجزاً لما نحن مقبلون على عمله بالضبط. حينئذ علق الرئيس أن طالما أننا وضحنا الأمر وهو أننا لن نورط أنفسنا في هذه الحرب فإن ما اقترحه وزير الدولة يكون صواباً على وجه العموم على الرغم من أن العقوبات المنصوص عنها في القرار تبدو خفيفة إلى حد ما.

واستعلم الرئيس عن الوقت الذي سيصدر فيه القرار أو البيان وأجاب الوزير دلاس بأنه إذا وافق الرئيس فإنه سيصدر هذا القرار ذو العقوبات المخففة في هذا اليوم، ومن ثم فإنه سيستدعى السفير الإسرائيلي ويحيطه علماً بأن هذه العقوبات تمثل الحد الأدنى.

وتساءل الوزير ويلسون عما إذا لم يكن في استطاعتنا الانتظار إلى أن تقوم الأمم المتحدة بالعمل في هذا الاجتماع العام قبل أن نقوم نحن بأي شيء آخر. وأجاب الوزير دلاس بأنه كان قد انتوى إصدار القرار الذي كان يناقشه في هذا الصباح.

عند هذه النقطة تساءل الوزير همفري عما إذا كان قرارنا لا يستطيع ببساطة أن يطلب أن تحدد الأمم المتحدة من كان المعتدى. وعلى أية حال فإنه ينبغي ألا نقدم على أي عمل آخر من أي نوع إلى أن يقوموا بمثل هذا التحديد لمن هو المعتدى. وأجاب الرئيس بأنه بالنسبة إليه يبدو هذا غباوة لأن الشعب يعرف مثلما نعرف عما يجري حالياً أن نستمر كحكومة في تقديم عون لإسرائيل. عندئذ اقترح الوزير همفري أن أفضل طريق لعملنا يمكن أن يكون تعليق كل معونات حكومتنا لأي جهة ذات علاقة .. إسرائيل ومصر وبريطانيا وفرنسا.

أجاب الرئيس أن ما يجب أن نفعله الآن هو أن نتفق فيما بيننا على ما ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة في ضوء قرارنا. ورد الوزير همفري بوجهة النظر القائلة بأننا يجب ألا نقوم بعمل جديد إلى أن تحدد الأمم المتحدة من هو المعتدى بالفعل. وبعد أن يتم التحديد نستطيع أن نستمر في اتخاذ العمل المناسب وأشار الدكتور فلمينج إلى أن هذا يترك لنا مسألة الموقف الذي يجب علينا اتخاذه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأجاب على هذا الوزير همفري بأننا ينبغي أن نتخذ أي موقف نراه صواباً.

.....

وقاد الرئيس المناقشة من زاوية تختلف قليلاً بأن قال إنه لم يتحقق قط من أن الدول العربية قد تحملت بطريقة مناسبة توصل مفتشو الأمم المتحدة لحدود بلادهم بحيث يمكن أن يتم التفتيش على نحو ثابت لا يتغير. لقد كانت إسرائيل هي التي رفضت حقوق تفتيش مماثلة داخل حدودها.

أثار المحافظ "ستاسن" السؤال عما إذا كان من الجدير أن نركز على موقف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة على اتفاق لوقف إطلاق النار. إن هدفنا الكبير في النهاية هو أن نمنع هذه الحرب من الانتشار. لقد وقعت فعلاً مجموعة من الأخطاء ، فالسوفييت قد وقعوا في خطأ جسيم بوضعهم السلاح في أيدي المصريين ، واستيلاء المصريين على قناة السويس كان خطأ جسيماً. وفي المقابل، وقبل أي شيء آخر فإن قناة السويس هي بكل التأكيد خط حياة حيوى للبريطانيين.

أجاب الرئيس على المحافظ ستاسن بأن أشار إلى أن المرور عبر القناة زاد في الحقيقة بدلاً من أن يقل منذ استولى عليها المصريون. واعترف المحافظ ستاسن أن هذا كان صحيحاً، لكنه أكد على أن البريطانيين يشعرون أنهم لا يمكنهم احتمال أن يكون خط الحياة الخاصة بهم في يد شخص مثل ناصر وذكر الرئيس رداً على هذا الحوار المبادئ الستة التي تم الاتفاق عليها بين البريطانيين والفرنسيين والمصريين، مؤكداً بصفة خاصة على مبدأ أن القناة يجب أن تكون بمعزل عن سياسة أي دولة. وقال إنه بناءً على هذا لا يستطيع أن يتفق مع المحافظ ستاسن فلو كان الانجليز قد وافقوا على التفاوض على إيجاد تسوية كان رأى العالم كله سيكون آنذاك ضد مصر.

.....

.....

قال الوزير دلاس بحماس شديد أنه مضطر لأن يوضح للمحافظ ستاسن أن البريطانيين والفرنسيين قد صوتوا ضد التقدم بقرار لوقف إطلاق النار. وبالطبع فإنهم فور استقرارهم التام في مصر سيكونون سعداء بالموافقة على

وقف إطلاق النار. وسأل المحافظ أنه حتى ولو كان الأمر كذلك، أليست هذه الطريقة من الموافقة على وقف إطلاق النار تتفق مع مصلحتنا العاجلة ؟ أجاب الوزير دلاس بالسلب وأضاف أن ما فعله البريطانيون والفرنسيون ليس صراحة إلا تنويعاً للأسلوب القديم للاستعمار من النوع الواضح غاية الوضوح. أجاب المحافظ ستاسن إنه حتى ولو كان الأمر كذلك فإنه يبدو له أن مستقبل بريطانيا العظمى وفرنسا لا يزال يمثل الاعتبار الأكثر أهمية للولايات المتحدة. وأن كل ما ينبغي عمله هو أن نوجه كل جهودنا حالياً نحو وقف لإطلاق النار.

عند هذه النقطة الحرجة، لفت الوزير همفري الانتباه إلى الانشقاق المتصاعد في رأى الشعب البريطانى. وقال إنه لا يشير فقط إلى الانشقاق بين حزبي المحافظين والعمال، وإنما إلى الاختلافات في الرأى بين المحافظين أنفسهم . وقال إنه كان مقتنعاً أن العمل البريطانى الأخير كان بالدرجة الأولى من ابتكار "إيدن" نفسه.

أجاب المحافظ "ستاسن" أنه إذا كان الرأى العام البريطانى منقسماً على نفسه، فكذلك يمكن أن ينقسم الرأى العام الأمريكى على نفسه إذا نحن سرنا في خططنا ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. من ناحية أخرى، فإن الرأى العام في الولايات المتحدة يمكن أن يكون مهيناً لأن يتحد تحت أسلوب من العمل نتحاشى فيه أى شيء إلا وقف إطلاق النار. والتفت المحافظ ستاسن إلى الرئيس واستمر يقول إنه يمكن ألا ينجح في كسب تأييد الكونجرس لسياسته بعيدة المدى لو كان عمل الولايات المتحدة في تلك الأزمة الحالية سيؤدى إلى تقسيم شعبنا إذ إنه يجب أن نحافظ على بقاء شعب الولايات المتحدة الأمريكية متحداً، ولن ننجح في تحقيق هذا إذا نحن انشققنا عن بريطانيا وفرنسا وعلنا على أساس من الفرض الذى لا يعتقد المحافظ ستاسن أنه صحيحاً، وهو أن هاتين القوتين ذاهبتان إلى منحدر سحيق.

أجاب الرئيس على المحافظ ستاسن بأن قال مؤكداً إيمانه بأن هاتين القوتين ذاهبتان إلى منحدر بهذا النوع من السياسة التى ارتبطا بها حالياً بالسير فيها وتنفيذها. كيف يمكن أن يكون هناك ثمة احتمال لأن تؤيد

بريطانيا وفرنسا إذا كنا بعملنا هذا نفقد العالم العربي بأسره. نصح الوزير ويلسرن بأنه يجب أن نتيح لأنفسنا وقتاً أطول لتحليل هذه المسألة، وكرر الوزير همفري اقتراحه بأن نؤجل القيام بعمل إلى أن تحدد الأمم المتحدة من المعتدى. أجاب الوزير دلاس على هذا الاقتراح بأننا قريباً جداً سنجد في الأمم المتحدة من هو المعتدى إذا نحن سمحنا للاتحاد السوفيتي أن يقدم قراره. إن هذا القرار سيعلن بالتأكيد أن بريطانيا وفرنسا هما المعتديتان، وستتم الموافقة على القرار السوفيتي بأخذ الأصوات. ونتيجة لهذا سنخسر قيادتنا لصالح الاتحاد السوفيتي.

حينئذ سأل الوزير همفري الوزير دلاس ما هو القرار المطلوب اتخاذه من قبل الأمم المتحدة حقيقة. أجاب الوزير دلاس أنه يريد قراراً يطالب أطراف الصراع تحديد الشروط التي ينهون على أساسها العداوة فيما بينهم ويتعهدون في الوقت نفسه بالتخلي عن الأعمال العدائية. قال الوزير همفري إذا كانت هذه هي المسألة فإن ما أراده الوزير هو في الواقع ما كنا جميعاً نتحدث عنه.. وقف لإطلاق النار. قال الرئيس إنه هو أيضاً يفضل على وجه العموم فكرة أن يتضمن القرار الدعوة إلى وقف إطلاق النار. أشار الوزير دلاس موضحاً أنه ما لم تتقدم الولايات المتحدة بقرار يكون "معتدلاً" يتلاءم مع الوضع القائم فإن السوفييت سيقدمون بالتأكيد قراراً يستحث المطالبة بشروط متطرفة. وإذا لم نستطع نحن تأييد قرار مثل هذا سنترك مع النفايات. وتتبعاً الوزير دلاس بأنه سيكون هناك ما هو أسوأ من هذا وهو أن منظمة الأمم المتحدة لن تكون قادرة مع هذا الفشل على القيام بدورها في القضايا الكبرى بالشرق الأدنى.

عرض المحافظ ستاسن مرة أخرى اقتراحه بأن يقتصر القرار على الدعوة لوقف إطلاق النار. استفسر الوزير دلاس بحرارة من المحافظ ستاسن عن الكيفية التي يمكن أن نقوم بها بهذا العمل وحده بينما يجتاح الإسرائيليون والبريطانيون والفرنسيون الأراضي المصرية.

تساءل الرئيس عما تدور حوله هذه المجادلة حقيقة ، وقال وقد التفت نحو الوزير دلاس بأنه كان يطالب بقرار مخفف من الأمم المتحدة . وإنه لا يستطيع

أن يوافق على ما هو أكثر. هل نحتاج أن نفعل أى شيء أكثر من هذا ؟ أجب الوزير دلاس أنه يعتقد أن أفضل شيء بالنسبة له أن يعود إلى مبنى الوزارة ويعمل فى هدوء لكتابة المسودة.

أشار الوزير همفرى إلى أننا جميعاً نبحث عن شيء ما يؤخر الأمم المتحدة قبل أن نبدأ فى فرض عقوبات على أى طرف، وأصر الوزير دلاس على أن قائمة العقوبات التى أعدها ليست أكثر من ضربة خفيفة على يد إسرائيل. ومع هذا فإن هذه الضربة الخفيفة على اليد يمكن أن تجنبنا أن نضطر إلى إجراءات أشد.

طالب المحافظ ستاسن مرة أخرى بقرار يطالب فقط بوقف إطلاق النار. أجب الرئيس شرحاً بأنه يصعب طلب وقف إطلاق النار والاستمرار فى إرسال الإمدادات والمساعدات لإسرائيل. قال الوزير ويلسون إنه يعتقد أننا لا ينبغي أن نجعل من إسرائيل وحدها كبشاً للذداء بينما نعرض الاستمرار فى إرسال الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا العظمى. أجب الرئيس أننا لا بد أن نستمر فى معاونة بريطانيا لكى تستطيع مواجهة متطلبات الناتو (حلف شمال الأطلسى).

(عند هذه النقطة طلب الوزير دلاس من الرئيس أن يأذن له بالانصراف فأذن له وترك حجرة الاجتماع ليتلقى مكالمة تليفونية من السفير لودج من هيئة الأمم).

وأكد الرئيس على اعتقاده بأنه لا بد أن نحدد بوضوح أننا بسبيلنا إلى وقف شحن السلاح إلى كل أقاليم الشرق الأدنى بينما تكون الأمم المتحدة مشغولة بالنظر فى هذه الأزمة. حينئذ أضاف أنه لا يكاد يتخيل حتى مجرد إمكانية أن تتخلى الولايات المتحدة عن بريطانيا وفرنسا، ومن ناحية أخرى، فإنه يعتقد بأن الوزير كان على صواب فى محاولته التوصل إلى قائمة ما من العقوبات المعتدلة. ونصح الوزير ويلسون بأن نتوقف عن عمل أى شيء بينما يقوم الرئيس بـ "إلقاء نظرة" لكن الرئيس استمر فى كلامه قائلاً إنه عرف فقط أن الوزير

دلاس كان على صواب في محاولته الحصول من الأمم المتحدة على شيء لين ومعقول. فإذا نجح فإننا نكون قد تحاشينا الوصول إلى الموقف الذي يهرب من المواجهة. وكرر الرئيس وجهة النظر هذه عندما عاد الوزير دلاس إلى حجرة الاجتماع ، ونصح بأن نوقف شحن جميع الأسلحة إلى مناطق النزاع في الحال، وأن نقرر فيما بعد ما ينبغي عمله بخصوص (خطط المعونة المقدمة بدعم من منظمة التعاون الدولي) وإذا انتهت الأمم المتحدة إلى قرار يدمج إسرائيل بالعدوان فإنه ينبغي أن تتوقف خطط المساعدات المقدمة بدعم من منظمة التعاون الدولي. (I. C. A).

.....

.....

.....

والتفت الرئيس إلى وزير الدولة واقترح عليه أن الشيء الذي يجب عليه عمله هو أن يذهب ليرى إن كان يستطيع كتابة مسودة على نحو يجعلها تشتمل على أخف الأشياء التي نستطيع أن نقوم بها في محاولة لإيقاف تقديم قرار جائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

November 1, 1956

MEMORANDUM

SUBJECT: Discussion at the 302nd Meeting
of the National Security Council,
Thursday, November 1, 1956

Present at the 302nd Council meeting were the President of the United States, presiding; the Secretary of State; the Secretary of Defense; and the Director, Office of Defense Mobilization. Also present were the Secretary of the Treasury; the Attorney General; the Special Assistant to the President for Disarmament; the Director, Bureau of the Budget; the Special Assistant to the President for Atomic Energy; the Director, International Cooperation Administration; the Under Secretary of State; the Director, U. S. Information Agency; Assistant Secretary of State Bowie; the Deputy Secretary of Defense; the Secretary of the Army; the Secretary of the Navy; the Secretary of the Air Force; the Chairman, Joint Chiefs of Staff; the Acting Chief of Staff, U. S. Army; the Chief of Naval Operations; the Chief of Staff, U. S. Air Force; the Commandant, U. S. Marine Corps; the Director of Central Intelligence; The Assistant to the President; the Deputy Assistant to the President; Special Assistants to the President Jackson and Randall; the White House Staff Secretary; the Executive Secretary, NSC; and the Deputy Executive Secretary, NSC.

There follows a summary of the discussion at the meeting and the main points taken.

Upon entering the Cabinet Room from his office, the President informed the members of the Council that, except in so far as it was the subject of the DCI's intelligence briefing, he did not wish the Council to take up the situation in the Soviet satellites. Instead, he wished to concentrate on the Middle East.

* * * * *

1. SIGNIFICANT WORLD DEVELOPMENTS AFFECTING U. S. SECURITY

The Director of Central Intelligence said that he had a few remarks to make on the situation in Hungary. In a sense, what had occurred there was a miracle. Events had belied all our past views that a popular revolt in the face of modern weapons was an utter impossibility. Nevertheless, the impossible had happened, and because of the

DECLASSIFIED

E.O. 12356, SEC. 1.4 (b)

MR 80-15945

XKO DATE 11/14/86

PORTIONS EXEMPTED

E.O. 12356, SEC. 1.4 (b) (5)

NSC letter 8/20/86

DATE 11/14/86

TOP SECRET

power of public opinion, armed force could not effectively be used. Approximately 80% of the Hungarian Army had defected to the rebels and provided the rebels with arms. Soviet troops themselves had had no stomach for shooting down Hungarians, except in Budapest.

Mr. Dulles then commented that the Soviet statement of October 30, on Soviet relations with the satellite states, was one of the most important statements to come out of the USSR in the last decade. After summarizing the contents of this statement, Mr. Dulles

In Poland as well as in Hungary, Mr. Dulles described the economic problem as acute.

With respect to the hostilities in the Middle East, Mr. Dulles stated that approval for the attacks on Egypt by the British and the French had so far come only from Australia and New Zealand. It was probable, moreover, that there was a wide split of opinion in Australia between Mr. Menzies and Mr. Casey.

Mr. Dulles indicated that he would not, as planned, cover military developments in the Near East, inasmuch as these would be covered by Admiral Radford. The President interrupted to say that he did not wish to go into the military situation at the present time. Instead, he wished to concentrate on the policy problem. Accordingly, Mr. Dulles concluded his briefing by stating that from reports received to date, the Israelis appeared to have gained a substantial victory over the Egyptians.

The National Security Council:

Noted an oral briefing by the Director of Central Intelligence on the subject, with specific reference to the recent developments regarding Hungary and Poland, and the situation in the Near East.

2. U. S. POLICY WITH RESPECT TO THE HOSTILITIES IN THE NEAR EAST
(NSC 5426, as amended by NSC Action No. 1432)

The President announced that he would start the discussion of this subject by asking the Secretary of State to bring the National Security Council up to date on diplomatic developments as the Secretary saw them.

Secretary Dulles observed that, following the meeting of the UN Security Council in New York some two weeks ago, it had been expected that negotiations among the British, French and Egyptians would be renewed in Geneva beginning October 29. This expectation had been based on an unofficial understanding reached at that meeting. Indeed, Selwyn Lloyd and Pineau had come very close to agreement with Egyptian Foreign Minister Fawzi on an acceptable settlement of the Suez problem. In fact, according to Selwyn Lloyd, an actual agreement on such a settlement would have been reached at that time had it not been for the stubbornness of Pineau, who dragged his feet in the early meetings of these three men.

In any event, after Selwyn Lloyd and Pineau returned home, they found sentiments in favor of resorting to force very strong in their governments. We had known all along that the French had been pushing strongly for a forceful solution of the Suez crisis. There had been no doubt of their attitude from the beginning. There were likewise elements in the British Government who wished to invoke force. These elements thought it best not to have Secretary Dulles around as they moved toward their objective. Accordingly, there was a blackout of communications between Washington on the one hand and London and Paris on the other, after Secretary Dulles' return to Washington. Secretary Dulles said he gradually became very concerned about this news blackout, and sent a cable to our Ambassadors in London and Paris last week expressing his concern. Subsequently, our Ambassadors had conversations in London and in Paris which were superficially reassuring. On the other hand, our fears became aggravated when it became clear that the French were working very close with the Israelis, as was shown, for example, in the heavy diplomatic traffic between Paris and Israel. This was followed by the Israeli mobilization and then by the Israeli strike.

Secretary Dulles indicated that we had thought that the Israeli attack might go against Jordan, since the Israelis are anxious to secure the territory up to the west bank of the Jordan River. Apparently, however, the British persuaded the Israelis not to strike at Jordan because to do so would involve the British in the invocation of the Anglo-Jordanian treaty. The result of British persuasion was, accordingly, an agreement that the Israelis would strike south at Egypt. This was a move which the British and French could use as a pretext to intervene to protect the Suez Canal.

When the Israelis commenced their attack, we promptly called the British and French Ambassadors to see what their governments were going to do under the terms of the Tripartite Declaration of 1950. The British and French were evasive in their response. We said that we would honor our commitments under the Tripartite Declaration.

Coincidentally with the Israeli strike came the so-called ultimatum by Britain and France to Israel and Egypt. Evidently, said Secretary Dulles, this was not much of an ultimatum as far as Israel was concerned. They were only asked to keep ten miles back from the Canal itself. According to the terms of the ultimatum, even if the Canal were freed from the risk involved in the fighting, the British and French proposed to occupy the Canal Zone. All this Secretary Dulles described as a series of concerted moves among the British, French and Israelis, the French actually conducting the concerted planning and the British acquiescing. Moreover, the French had for some time been supplying the Israelis with far more military equipment than we knew anything about. They were thus violating an agreement among the three powers that each was to let the others know the extent of the assistance they were giving to Israel.

The whole matter is now before the United Nations in terms of a resolution introduced by the United States prior to the Anglo-French ultimatum. Among other things, this resolution called for the withdrawal of Israeli forces behind the armistice line, with no support to be given to Israel by the other nations, etc., etc.. We have thought that the terms of this resolution continued to be appropriate even after the Anglo-French ultimatum had been served. The resolution, of course, was defeated by the British and French vetoes. The vote was seven to four, with two abstentions--Australia and Belgium. These abstentions were significant.

Under the Uniting for Peace Resolution, continued Secretary Dulles, a meeting of the General Assembly can be called in 24 hours if the UN Security Council is inhibited from action because of a veto. Such a meeting of the General Assembly has been called for five o'clock this afternoon in New York. We must be concerned with the U. S. position. Broadly speaking, this position, for at least the last three months, has been the position of avoiding resort to a solution by force. This has been a policy which has evoked greater international support for the United States than we have secured at any time in our history. Indeed, the whole world is looking to the United States for firm leadership in this critical situation.

Yesterday, at the meeting of the NATO Council, the United States duly made its report on the implication of these recent events so far as we were concerned. On this occasion the British and the French said nothing. As far as can be ascertained from developments at this NATO Council meeting, the British have probably secured the support of the Netherlands for their action against Egypt. Apparently all the other members of the NATO Council are opposed to the Anglo-French action, though Portugal may yet line up on the British and French side thanks to its colonial preoccupations in India. They have not yet done so, and all of the other members expressed themselves

TOP SECRET

as opposed to the use of force to reach a settlement. Moreover, the verdict of the rest of the world is altogether unanimous in the same sense. At this point, Mr. Allen Dulles interrupted to note the exception in the case of Australia and of New Zealand. Secretary Dulles replied that these were in a sense exceptions, but there was much unhappiness in Australia; and as for New Zealand, it was virtually a colony and almost invariably followed the lead of the United Kingdom.

Here Secretary Dulles paused to state that we were now squarely facing the problem of what the United States should do. He said that he had prepared yesterday and had with him at present a statement of what we proposed to do (presumably in carrying out our obligations under the Tripartite Declaration). This statement proposed certain mild sanctions against Israel--namely, suspending some of our military and economic assistance programs. The sanctions would not touch such vital matters as the freezing of Israeli balances in the United States or suspending remittances from the United States to Israel. Pointing out that we still have a freeze on Egyptian balances in the United States, Secretary Dulles added that we must presently decide whether to keep these Egyptian balances frozen in the circumstances now existing.

Besides our action in implementation of the Tripartite Declaration, we also faced the question of what our position is to be in the United Nations. The great question is, do we reassert our leadership in the struggle against the use of force in this situation, admitting grave provocations on both sides? Certainly we must try to find ways and means to shorten the duration and limit the scope of the hostilities.

Secretary Dulles warned with emphasis that if we were not now prepared to assert our leadership in this cause, leadership would certainly be seized by the Soviet Union. But asserting our leadership would involve us in some very basic problems. For many years now the United States has been walking a tightrope between the effort to maintain our old and valued relations with our British and French allies on the one hand, and on the other trying to assure ourselves of the friendship and understanding of the newly independent countries who have escaped from colonialism. It seemed to Secretary Dulles that in view of the overwhelming Asian and African pressure upon us, we could not walk this tightrope much longer. Unless we now assert and maintain this leadership, all of these newly independent countries will turn from us to the USSR. We will be looked upon as forever tied to British and French colonialist policies. In short, the United States would survive or go down on the basis of the fate of colonialism if the United States supports the French and the British on the colonial issue. Win or lose, we will share the fate of Britain and France.

TOP SECRET

On this point, Secretary Dulles expressed his view that the British and French would not win. Indeed, recent events are close to marking the death knell for Great Britain and France. These countries have acted deliberately contrary to the clearest advice we could possibly give them. They have acted contrary both to principle and to what was expedient from the point of view of their own interests. Of course, we should not let ourselves be swayed by resentment at the treatment the British and French have given us, or do anything except what we decide is the right thing to do.

Summing up, Secretary Dulles stated that basically we had almost reached the point of deciding today whether we think the future lies with a policy of reasserting by force colonial control over the less developed nations, or whether we will oppose such a course of action by every appropriate means. Great Britain and France are, of course, our oldest and most trusted allies. If we became engaged in a war, these are the allies we would most surely depend upon for assistance. It is nothing less than tragic that at this very time, when we are on the point of winning an immense and long-hoped-for victory over Soviet colonialism in Eastern Europe, we should be forced to choose between following in the footsteps of Anglo-French colonialism in Asia and Africa, or splitting our course away from their course. Yet this decision must be made in a mere matter of hours--before five o'clock this afternoon.

The President broke the tension which followed Secretary Dulles' statement by saying that if anybody wanted to know how "political" this issue had become, this was shown by the telegram which the President had received last night from Governor Stevenson. It was sent from La Guardia Field at 7:25 p.m.. Stevenson was writing the message even while the President was talking, and he released the text of the message before he sent it to the President.

The President then said he wished to ask one question. Is the United States under the necessity of introducing the resolution in the UN General Assembly today, or could the Secretary General, for example, introduce a resolution? Secretary Dulles replied that resolutions would either be introduced by the United States or by the Soviet Union. Indeed, any nation could introduce a resolution, and perhaps India would do so. Secretary Dulles added that he had had a long message from Prime Minister Nehru. He hadn't had a chance to read it as yet, but it was said to be cast in very general terms.

The President said that at any rate he thought it would be a complete mistake for this country to continue with any kind of aid to Israel, which was an aggressor. The President then interrupted himself and said that, on the other hand, Israel had not yet been branded as an aggressor, had it? Secretary Dulles answered that Israel had not yet been branded an aggressor by the UN. Nevertheless, at the very minimum we must do to the Israelis what the UN

TOP SECRET

resolution called for/ In illustration of this, Secretary Dulles read from the written statement to which he had referred earlier in the course of the meeting. This statement, as read, gave details as to what governmental aid by the United States to Israel would be suspended, including even such matters as shipments already in the pipeline, and the like. In concluding his reading of the statement, Secretary Dulles described these sanctions as very mild.

The President inquired whether it would not be wise to state plainly that the United States was party to a tripartite agreement made in good faith with two other nations. These other two nations have reneged on their commitment and deserted us. Accordingly this statement must contain a review of exactly what we are going to do. The President then commented that since we had already made it clear that we would not involve ourselves in this war, what the Secretary of State proposed to say was generally correct, though the sanctions outlined in the statement seemed a little mild. The President inquired about the timing of the issuance of this statement. Secretary Dulles replied that if the President approved, he would issue this statement of mild sanctions today. He would then summon the Israeli Ambassador and inform him that these sanctions represented the minimum.

Secretary Wilson inquired whether we could not wait for the United Nations to take action in this General Assembly before we undertook to do anything else. Secretary Dulles replied that it had been his intention to issue the statement he was discussing this morning.

At this point, Secretary Humphrey inquired whether our resolution could not simply demand that the United Nations determine who was the aggressor. Meanwhile we would withhold any further action of any kind until they made such a determination of the aggressor. The President replied that it seemed to him foolish for people who know as much as we do about what is going on, to continue to give, as a government, assistance to Israel. Secretary Humphrey then suggested that our best course of action might be to suspend all our government assistance to everyone concerned--Israel, Egypt, Britain and France.

The President replied that what we must now do is to agree among ourselves what the United States should do in the light of our statement. Secretary Humphrey countered with the view that until the United Nations actually identifies the aggressor, we should take no

TOP SECRET

further action. After the identification is made, we could proceed to take appropriate action. Dr. Flemming pointed out that this still leaves us the question of the position we should take before the United Nations General Assembly. To this, Secretary Humphrey replied that we should take whatever position we think is right.

The President led the discussion on a slightly different angle by stating that he had never realized that the Arab states had consistently afforded the UN inspectors access to their boundaries so that inspections could be consistently made. It was the Israelis who had refused similar inspection rights on their side of the boundaries.

Governor Stassen raised the question as to the merits of focussing the U. S. position in the United Nations on a simple cease-fire agreement. After all, our great objective is to prevent this war from spreading. A number of mistakes had already been made. The Soviets had made a grave error in putting arms in the hands of the Egyptians. Egyptian seizure of the Suez Canal was a grave error, in turn, and after all the Suez Canal is an absolutely vital lifeline for the British.

The President answered Governor Stassen by pointing out that, in fact, transit through the Canal has increased rather than decreased since the Egyptians took over. Governor Stassen admitted that this was true, but emphasized that the British feel that they cannot possibly have an individual like Nasser holding their lifeline in his hands. In response to this argument, the President cited the six principles agreed on among the British, French and Egyptians, emphasizing in particular the principle that the Canal must be insulated from the politics of any nation. He accordingly could not agree, he said, with Governor Stassen. If the British would agree to negotiate a settlement, then the opinion of the whole world would be against Egypt.

TOP SECRET

With great warmth, Secretary Dulles said he was compelled to point out to Governor Stassen that it was the British and French who had just vetoed the proposal for a cease-fire. Of course, once they were thoroughly lodged in Egypt, they would be agreeable to accepting a cease-fire. Governor Stassen asked that even so, wasn't this kind of an acceptance of a cease-fire to our immediate advantage? Secretary Dulles replied with an emphatic negative, and added that what the British and French had done was nothing but the straight old-fashioned variety of colonialism of the most obvious sort. Even so, replied Governor Stassen, it seemed to him that the future of Great Britain and of France was still the most important consideration for the United States, and that all our efforts should now be directed toward a cease-fire.

At this juncture in the discussion, Secretary Humphrey called attention to the developing fissures in British public opinion. He said he referred not only to the split between the Conservative and the Labour Parties, but to differences of opinion among the Conservatives themselves. He was convinced, he said, that recent British action was primarily Eden's own creation.

Governor Stassen replied that if British public opinion was divided, so would American public opinion be divided if we go on with our plan against Britain, France and Israel. On the other hand, U. S. public opinion could readily be united under a course of action in which we avoided anything except the cease-fire. Governor Stassen turned to the President and went on to say that he might not succeed in gaining Congressional support for his long-term policies if U. S. action in the current crisis divided our people. We must keep the U. S. people united, and we would certainly not succeed in doing this if we split away from Britain and France and acted on the assumption, which Governor Stassen did not believe correct, that these two powers were going downhill.

The President responded to Governor Stassen by stating his emphatic belief that these powers were going downhill with the kind of policy that they were engaged at the moment in carrying out. How could we possibly support Britain and France if in doing so we lose the whole Arab world?

Secretary Wilson counseled that we must take a longer time to analyze this problem, and Secretary Humphrey repeated his suggestion that we defer action until the UN defines the aggressor. To these suggestions, Secretary Dulles responded that we would very soon find in the UN who is the aggressor if we permitted the Soviet Union to introduce its resolution. This resolution would certainly declare that Britain and France were the aggressors, and the Soviet resolution would win by acclamation. As a result, we lose our leadership to the Soviet Union.

TOP SECRET

Secretary Humphrey then asked Secretary Dulles what kind of U. S. resolution he really wanted. Secretary Dulles answered that he wanted a resolution which would call on the parties in the conflict to state the terms on which they would end hostilities and meantime pledge themselves to call off the hostilities. Secretary Humphrey said that if this was the case, what the Secretary wanted was in effect what we had all been talking about--a cease-fire. The President said that he likewise favored in general the idea of including the call for a cease-fire in the resolution. Secretary Dulles pointed out that unless the United States were to propose a resolution which was "moderate" in character, the Soviets would propose a resolution couched in very extreme terms. If we could not support such a Soviet resolution, we would be left in the backwash. Worse than that, Secretary Dulles predicted that the United Nations Organization would be unable to survive a failure to act on the great issues in the Near East.

Governor Stassen again put forward his suggestion that the resolution confine itself to calling for a cease-fire. With warmth, Secretary Dulles inquired of Governor Stassen how we could possibly do only this when the Israelis, the British, and the French were over-running Egyptian territory.

The President inquired what the argument was really all about. Turning to Secretary Dulles, he said that the Secretary was asking for a mild U. S. resolution in the United Nations. The President said he couldn't agree more. Do we need to do anything beyond this? Secretary Dulles replied that he thought the best thing was for him to go back to the State Department and work in quiet on a draft.

Secretary Humphrey pointed out that we were all seeking some kind of delaying action in the United Nations before we proceeded to impose sanctions on anyone. Secretary Dulles insisted that his own list of sanctions constituted nothing more than a slap on the wrist to Israel. Nevertheless, this mild slap on the wrist might well avoid the necessity for more severe measures.

Governor Stassen again called for a resolution which sought only a cease-fire. The President, however, explained that we could scarcely call for a cease-fire and continue to send supplies and assistance to Israel. Secretary Wilson believed that we shouldn't make a goat out of Israel alone. Were we proposing to continue to send military supplies to Great Britain? The President replied that we would so continue to assist Britain in order that she might meet her NATO requirements.

TOP SECRET

(At this point, Secretary Dulles asked and was given the President's permission to leave the Cabinet Room to take a telephone call from Ambassador Lodge at the United Nations.)

The President stated his firm belief that we should state clearly that we are going to suspend arms shipments to the whole Near Eastern region while the UN is considering this crisis. He then added that he could scarcely even imagine that the United States could abandon Britain and France. On the other hand, he believed that Secretary Dulles was correct in trying to devise some list of moderate sanctions. Secretary Wilson counseled that we stop everything while the President "took a look", but the President went on to say that he just knew that Secretary Dulles was right in trying to get from the United Nations something that was soft and reasonable. If he succeeded, we would avoid getting into a "runaway" situation. The President repeated this view when Secretary Dulles returned to the Cabinet Room. He counseled that we stop all arms shipments to the hostile areas at once, and that we decide later what we should do about "Hollister's stuff" (assistance programs under the aegis of the International Cooperation Administration). If the UN ended by branding Israel an aggressor, then assistance programs under the ICA would be stopped too.

Turning to the Secretary of State, the President suggested that the thing for him to do was to go now and see what he could draft up in the way of the mildest things we could do in an effort to block the introduction of a really mean and arbitrary resolution in the UN

TOP SECRET

General Assembly; Secretary Dulles agreed, pointing out, however, that Ambassador Lodge had just informed him that if we did not come back to the UN with a resolution much along the lines of our earlier resolution, the Soviets would certainly introduce a very much more extreme resolution. Such an action on the part of the Soviets would plainly force the United States into one camp or the other. We would not be able to walk the tightrope after five o'clock this afternoon.

Secretary Humphrey asked whether we were not all clear in our minds that we cannot be on the side of the British and the French on this issue. The President said that at any rate we certainly couldn't be on their side unless he turned around completely from what he said in his statement last night (the 15-minute telecast from the White House).

Coming back to the General Assembly meeting, said Dr. Fleming, are we in a position to get our resolution before the General Assembly earlier than the Soviets can get theirs? Secretary Dulles replied that we can do so if we move fast enough. He said he wanted to be quite clear: It is important that we suspend our economic assistance program to Israel at this time, though the fact of this suspension need not be made public. Both Secretary Humphrey and the Attorney General disagreed with the latter proposal, and expressed a preference for stopping arms shipments to the whole Near Eastern area. They believed that our action should cover the whole area and not be confined to a single country such as Israel.

Secretary Dulles, in response, pointed out that we had only yesterday been arguing in the UN Security Council in favor of suspending economic and financial assistance to the Israelis. Could we now abruptly change?

The President added the further point that we would find plenty of Americans who think the Arabs are every bit as much aggressors as anyone else. In response to the President's point, Secretary Dulles stated that General Burns had been trying desperately to induce the Israelis to agree to inspection and patrol by members of the Armistice Commission. The Israelis had frustrated all his efforts. Governor Stassen admitted the truth of this statement, but pointed out that we could not fail to consider the state of mind of the Israelis in the face of so many provocations and fears. Secretary Dulles answered that one thing at least was clear: We do not approve of murder. We have simply got to refrain from resort to force in settling international

TOP SECRET

disputes. Turning to Governor Stassen, he cited one of the Governor's own speeches, in which Governor Stassen had made this very point; and he again warned that if we stand idly by in this great crisis the whole United Nations would go down the drain.

The President expressed agreement with Secretary Dulles' position, while Governor Stassen once again called for a cease-fire only. In some irritation, Secretary Dulles inquired whether Governor Stassen meant a cease-fire that would leave the aggressor in possession of his gains. Governor Stassen replied that, under the circumstances, the answer was yes, for which there seemed to be some support among other members of the National Security Council. Secretary Humphrey, in turn, called again for stopping all arms shipments to the whole Near Eastern area, without singling out the Israelis for special treatment.

Mr. Hollister raised the question of what supplies should be sent and what supplies should be held up for Arab states other than Egypt, while Governor Stassen outlined again his view of how we could best proceed in the UN General Assembly. He argued first for a resolution insisting on a cease-fire. This might be followed by a second resolution calling on Israel to bring back its forces within the armistice lines. This might be followed by a resolution looking to a settlement.

The President inquired whether we should not, as a precautionary measure, state that we are stopping all military, strategic, and governmental shipments from the United States to all nations involved in this mess at this time. In any event, he added, the Secretary of State must now be allowed to go off and put something down on paper. He could then come back and get together with the President and with other key members of the National Security Council.

After the Secretary of State had left the Cabinet Room, the President turned to the other members of the Council and said that of course no one in the whole world really expected us to break off our long alliance with Great Britain and France. We must not permit ourselves to be blinded by the thought that anything we are going to do will result in our fighting with Great Britain and France. Such a course of action is simply unthinkable, and no one can possibly believe that we will do it.

TOP SECRET

The President then ended this phase of the discussion by calling on Admiral Radford to give the Council his report on the military situation in the area of hostilities.

Admiral Radford read his report, which gave a detailed appreciation of the military situation. (A copy of the substance of Admiral Radford's report is filed in the minutes of the meeting.) When he had finished, Admiral Radford stated that the U. S. forces in the area had largely completed their first responsibility of effecting the evacuation of U. S. citizens from the area of hostilities. He pointed out that the Joint Chiefs of Staff were currently much concerned over the possibility of uprisings against Europeans in the several Arab states.

Dr. Fleming asked about the reports as to the likelihood of sabotage of the oil pipelines. Deputy Secretary of Defense Robertson inquired whether evacuation had been completed in Cairo. Admiral Radford replied that the evacuation of Americans from that city was not yet complete.

Secretary Wilson expressed a doubt as to the wisdom of keeping the Sixth Fleet in the area of hostilities once it had completed its task of assisting in the evacuation of Americans from the danger area. He said that the Defense Department needed guidance on this matter.

The President brought the meeting to a close by stating that we must go now and see what we can do about this business. His idea was to do what was decent and right, but still not condemn more furiously than we had to. Secretary Dulles was dead right in his view that if we did not do something to indicate some vigor in the way of asserting our leadership, the Soviets would take over the leadership from us. He had told Anthony Eden a week ago that if the British did what they are now doing and the Russians got into the Middle East, the fat would really be in the fire.

The National Security Council:

REF ID: A68572 SECRET

- a. Noted and discussed an oral report by the Secretary of State on the subject, particularly as regards appropriate U. S. action under the Tripartite Declaration of May 1950; and the U. S. position in the meeting of the United Nations General Assembly scheduled later this date.
- b. Noted the President's directive that the Secretary of State draft appropriate action papers in the light of the discussion at this meeting, for subsequent consideration by the President.
- c. Noted and discussed an oral briefing by the Chairman, Joint Chiefs of Staff, on the military situation in the Near East.

NOTE: The action in b above, as approved by the President, subsequently transmitted to the Secretary of State for implementation.

3. U. S. POLICY TOWARD DEVELOPMENTS IN POLAND AND HUNGARY
(NSC Action No. 1623; SNIE 12-2-56; NSC 5616)

The National Security Council:

Deferred action on NSC 5616 until a subsequent meeting.

S. Everett Gleason
S. Everett Gleason